العرب
الثلاثاء 2021/10/12
السنة 44 العدد 12207

فرنسا تنفي بناء قاعدة عسكرية دائمة في الكويت

الكويت - نفى قائد بارز في الجيش الفرنسي توقيع بلاده اتفاقية مع الكويت لبناء قاعدة فرنسية دائمة فيها، لكنه أكد أن باريس مستعدة في أي وقت للمساعدة عسكرياً.

ونقلت مصادر محلية كويتية عن قائد القوات الفرنسية في المحيط الهندي والقوات المتمركزة في دولة الإمارات الأدميرال جاك فاياراد قوله إنه التقى الفريق الركن خالد الصباح رئيس أركان الجيش الكويتي، مؤكدا أنه لم يتم التطرق إلى موضوع أي قاعدة عسكرية في ميناء "مبارك" الكويتي.

وأضاف فاياراد "ليست هناك اتفاقية بين بلدينا لوضع قاعدة عسكرية دائمة لنا في الكويت، فنحن قريبون جداً منها وفي أتم الجاهزية للمساعدة عند الحاجة".

آن كلير لوجندر

التعاون العسكري مع الكويت يمتد إلى أكثر من 20 عاما

جاك فاياراد

قريبون من الكويت وفي أتم الجاهزية للمساعدة عند الحاجة

ولفرنسا شراكة استراتيجية مع الكويت منذ عام 1992، وتم تعزيزها مرة أخرى في عام 2012، ومن ضمن ذلك تدريب أكثر من 300 طالب كويتي في الأكاديميات العسكرية الفرنسية. كما يستخدم الجيش الكويتي المعدات العسكرية الفرنسية، من بينها مروحيات وسفن بحرية وعربات مصفحة.

وقالت السفيرة الفرنسية في الكويت آن كلير لوجندر في بيان إن التعاون العسكري مع الكويت يمتدّ إلى أكثر من 20 عاماً من تدريب النّخب العسكرية الكويتية والذين يخضعون لتدريب عالي المستوى، تحت إشراف مجلس الدفاع الدولي.

وأضافت السفارة أن نحو 175 ضابطاً من الجيش والقوات الجوية والبحرية يستفيدون حاليًا من هذا التدريب الذي تقدّمه المدارس العسكرية الفرنسية، مشيرة إلى أنه منذ عام 2014 يُوفّر مجلس الدفاع الدولي التدريب المبدئي للطيارين الكويتيين، حيث يتم تدريب نحو 30 طالبًا كطيار "مقاتل أو مروحية أو نقل".

وستجري الكويت وفرنسا أكبر تدريبات عملية مشتركة بينهما تحت عنوان "لؤلؤة الغرب" نهاية عام 2022، والتي تقام كل أربع سنوات، حيث ستشمل العمليات تدريبات ميدانية وأخرى جوية بطائرات مقاتلة، وتدريبات بحرية مع إحدى الفرقاطات الفرنسية.

وستكون تدريبات شاملة على المستوى التكتيكي حيث تتألف من جميع العناصر الثلاثة، الجو والبر والبحر.

وإلى جانب التعاون العسكري توجد علاقات تاريخية واستراتيجية تجمع بين فرنسا والكويت، خصوصاً في المجالات الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى البعثات التعليمية والثقافية التي تدعمها الحكومة الكويتية.

و عقدت مؤخرا في الكويت النسخة الثالثة من الحوار الاستراتيجي الكويتي لاستعراض العلاقات الثنائية في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز التعاون على الصعيد السياسي، واستمرار التنسيق المتميز الذي يجمع البلدين في المحافل الدولية. وانطلق الحوار الإستراتيجي بين البلدين في نسخته الأولى سنة 2017

ويأتي النفي الفرنسي لإنشاء قاعدة عسكرية دائمة في الكويت تزامنا مع قلق خليجي من تغيّر التزامات الولايات المتحدة تجاه المنطقة وشروعها في إجلاء ترسانتها الدفاعية من عدة دول من أجل التفرغ لمواجهة الصين، ما جعل هذه البلدان تبحث عن بديل لملء الفراغ الأميركي.

وتمثل فرنسا خيارا مناسبا وغير مربك، فباريس حليفة لواشنطن ولها من القدرات العسكرية ما يبدد مخاوف دول المنطقة.

وتحتفظ فرنسا بنحو 5000 عسكري في منطقة الخليج، منهم 800 جندي في الإمارات وحدها.

وتعتبر الكثير من التحليلات السياسية أن فرنسا تسعى من خلال دعم تحالفاتها العسكرية والاقتصادية مع دول المنطقة للتحول من لاعب ثانوي إلى لاعب رئيسي، خاصة في ظل إعادة ترتيب واشنطن لأولوياتها العسكرية.

ولفرنسا عدد كبير من القواعد العسكرية عبر أقاليم العالم المختلفة؛ فإضافة إلى قواعد أفريقيا في السنغال والغابون وتشاد، وعناصرها المسلحة المتواجدة على نطاق واسع لمهام خاصة في دول أخرى، لها قواعد عسكرية في المناطق التابعة لها في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادي.

وأصبحت دول الخليج تشعر في المدة الأخيرة أكثر من أي وقت مضى بحجم التهديدات الحالية خاصة من جانب إيران، ويبدو أنها ترغب في توسيع نطاق دائرة ردعها، بحيث تبدو طهران كأنها ستواجه العالم إذا أقدمت على استفزاز دول الخليج.

ورغم أن علاقات الكويت بإيران "ودية" وقادت في وقت سابق وساطات لتخفيف التوتر بين طهران والمملكة العربية السعودية خاصة، إلا أن ذلك لا يمنع الكويت من تحصين نفسها دفاعيا والتحسب لأي مغامرة غير محسوبة في المنطقة.

بريطانيا تدخل على ملف وقف الحرب اليمنية بدعم الوساطة العمانية

جيمس كليفرلي: مسقط شريك مهم لتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة

دفعت زيارة وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني جيمس كليفرلي إلى مسقط من جهود الوساطة العمانية لإنهاء الحرب اليمنية التي تسببت في أكبر أزمة إنسانية تشهدها البلاد، فيما تؤكد مسقط أن وساطتها مستمرة رغم المطبّات.

الملف اليمني بيد النعماني

مسقط - كشفت مصادر سياسية عمانية مطلعة أن زيارة وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني جيمس كليفرلي إلى مسقط لا تحمل مبادرة بريطانية لإنهاء الحرب اليمنية بقدر ما تدعم الوساطة العمانية.

وأكدت المصادر في تصريح لـ"العرب" أن كليفرلي شدد خلال لقائه بكبار المسؤولين العمانيين على دعم بلاده للوساطة العمانية لإنهاء الحرب المستمرة منذ سبعة أعوام والتي تسببت في أكبر أزمة إنسانية يشهدها اليمن.

وأشارت إلى أن الوزير البريطاني أكد لوزير المكتب السلطاني سلطان بن محمد النعماني أن بلاده تدعم بقوة الوساطة العمانية، وتحث مسقط على الاستمرار بها بالرغم من المصدات التي تواجهها حيال تشدد الحوثيين.

والتقى كليفرلي الأحد في مسقط وزير المكتب السلطاني الفريق أول سلطان بن محمد النعماني المشرف على الملف اليمني.

ونقل بيان رسمي بريطاني عن كليفرلي قوله إنه بحث خلال اللقاء مع النعماني دعم المملكة المتحدة لعملية السلام في اليمن.

ويأتي التحرك البريطاني في سياق حراك دولي يهدف إلى إنهاء النزاع وسط تصاعد هجمات المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران على مدينة مأرب الاستراتيجية بغية استثمارها كورقة ضغط في أي مفاوضات مقبلة مع الحكومة اليمنية.

وأكد كليفرلي على أن سلطنة عمان شريك مهم في تعزيز الاستقرار والأمن بالمنطقة.

وأشار إلى أنه "بحث مع وزير المكتب السلطاني دعم المملكة المتحدة لعملية السلام في اليمن، وضرورة عودة إيران إلى الالتزام بشأن برنامجها النووي".

ولا يزال ملف اليمن بيد الأجهزة الأمنية العمانية التي يوجهها النعماني، والدور الدبلوماسي لوزارة الخارجية العمانية يأتي في المرتبة الثانية.

ويتعاطى العمانيون مع الحرب اليمنية كملف أمني وليس دبلوماسيا، لأن السلطنة تعتبر أن ما يجري في اليمن جزء من أمنها القومي.

كما التقى وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني وزير الخارجية العماني بدر بن حمد البوسعيدي.

وقبل التوجه إلى مسقط التقى وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط بسفير سلطنة عُمان لدى بريطانيا عبدالعزيز بن عبدالله الهنائي.

وقال كليفرلي إن "قضية اليمن تثير قلق وحزن المملكة المتحدة، ونحن نتباحث باستمرار مع جميع شركائنا الدوليين من أجل إنهاء هذا الصراع لأن إعادة الأمن إلى هذا البلد ستكون أهم عامل مساعد على وقف انتشار المجاعة والأمراض".

عبدالرحمن النهاري

محاولات صناعة السلام في اليمن بحاجة إلى رشد في الأداء

وأضاف أن بريطانيا ستواصل العمل مع شركائها في المنطقة وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية لمحاولة إيجاد حل سلمي للصراع، داعيا الحوثيين إلى ضرورة التعاطي بجدية مع المفاوضات لوضع حد لهذا الصراع وتخليص الشعب اليمني من معاناته.

وتلعب مسقط دورا محوريا في الحراك الدبلوماسي الدولي والإقليمي لإنهاء الحرب في اليمن من خلال تقريب وجهات النظر ونقل الرسائل الغربية إلى الحوثيين وتيسير المباحثات غير المباشرة بين الجماعة الحوثية والأطراف الفاعلة في الملف اليمني.

ولفت وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي إلى وجود تنسيق مستمر وجيد وإيجابي مع المبعوثين إلى اليمن الأميركي تيم ليندركينغ والأممي هانز غروندبرغ، موضحا أن هناك تطابقا في وجهات النظر حول ما يجب فعله، ما يشكل عاملا مساعدا على حلحلة العقد.

وسبق وأن أعلنت وزارة الخارجية العمانية عن اقتراب استئناف المحادثات السياسية بين الأطراف اليمنية، مشيرة إلى أنها تعمل على مساعدة اليمن للوصول إلى الاستقرار، في وقت يواصل المتمردون الحوثيون هجماتهم على مدينة مأرب.

وقال البوسعيدي في تصريحات تلفزيونية إن سلطنة عمان تسعى لتقريب وجهات النظر في الأزمة اليمنية، مؤكدا أن دور بلاده في الأزمة هو المساعدة، وأن الحوثيين لم يرفضوا الجهود العمانية.

وعبّر عن قناعته القوية بوقف الحرب اليمنية ودفع المسار السياسي، معتبرا أن من واجب بلاده مساعدة اليمن على الاستقرار.

وعبّر مصدر سياسي عماني في تصريح لـ"العرب" عن تفاؤله بأن تتكلل جهود بلاده بحل الملف اليمني على صعوبته، مشددا على أن الأمر سيأخذ بعض الوقت.

واعتبر محمد مبارك العريمي، رئيس جمعية الصحافيين العمانيين، أن هذه فرصة بالنسبة إلى الحوثيين كي يتقبلوا دون تعنت مبادرة التهدئة التي هي ليست عمانية ولا خليجية وإنما هي مبادرة أممية.

غير أن المراقبين لا يبدون تفاؤلهم بالوساطات الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب والاتفاق على عملية سلام ثابتة، ويجمعون على أن المجتمع الدولي يتساهل كثيرا حيال التعنت الحوثي.

واعتبر الكاتب اليمني عبدالرحمن النهاري أن المحاولات الجارية لصناعة السلام في اليمن بحاجة إلى رشد في الأداء ناتج عن قراءة جيدة لأبعاد الصراع، وجذور الأزمة وتقدير للواقع العملياتي والسياسي وتداخلات الاقتصادي بالإنساني وتفكيك الاشتباك بين المسارات وإزالة الارتباك.

وكتب النهاري "كل المساعي والتحركات إذا لم تضع في حسابها إسقاط الانقلاب واستعادة الدولة وسلطتها ومؤسساتها الشرعية لن تحقق نجاحا في بلد يكاد يغرق بالكامل والعالم من حوله لم يفهم أو لا يريد أن يتفهم كيف يمكنه إنقاذه".

ويرى مراقبون أن بريطانيا تريد أن تكون طرفا رئيسيا في قضايا الخليج جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، وتستفيد من مناخ التوتر في المنطقة خاصة في ملفي اليمن وإيران لتثبت وجودها وتحمي مصالحها.

وسبق وأن عين رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون إدوارد ليستر مبعوثا خاصا جديدا إلى منطقة الخليج.

وقال جونسون "الخليج منطقة ذات أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والجيوسياسية. يسعدني أن أرسل اللورد إدوارد ليستر للعمل مع شركائنا هناك".

وأضاف "يشير تعيينه إلى طموحي في تحقيق تحديث شامل لعلاقاتنا الخليجية، وخلق وظائف وتعزيز الازدهار في الداخل مع الوفاء بأولوياتنا وقيمنا في الخارج".

وفي الوقت الذي أعلنت فيه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تجميد بيع الأسلحة للسعودية وسحب بطاريات الصواريخ، قال كليفرلي إن "القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة بشأن مسائل بيع الأسلحة هي قرارات تخصّها".

ديون قطر تخرجها من قائمة الدول الثرية

الدوحة - تقول سلطات الاستثمار القطرية إنها باتت تملك احتياطات مالية دولية تبلغ 57.5 مليار دولار، ما يعزز موقع مركز قطر للمال كأهم المراكز المالية الرائدة في المنطقة والعالم، إلا أن ديونها تضعها في مصاف الدول الفقيرة.

البترول سلاح ذو حدين

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن هذا المبلغ لا يكفي لكي يضع قطر إلا في أدنى قائمة الدول التي تملك احتياطات مالية في الخارج، فهي خارج قائمة الدول العشر الأولى الأعلى من حيث حجم الاحتياطات النقدية، والتي تضم الصين بـ3.1 تريليون دولار، واليابان بـ1.3 تريليون دولار، وسويسرا بـ950 مليار دولار، وروسيا بـ583 مليار دولار، والهند بـ560 مليار دولار، وتايوان بـ500 مليار دولار، وسنغافورة بـ458 مليار دولار، والسعودية بـ447 مليار دولار وكوريا الجنوبية بـ426 مليار دولار، والبرازيل بـ354 مليار دولار. وهو ما يشير إلى أن طموحات "احتلال مركز مالي رائد في المنطقة والعالم" مُبالغ فيها كثيرا ولا تنم عن تقدير واقعي للإمكانيات.

وتنفق قطر العشرات من المليارات في استثمارات ذات مخاطر عالية، ومنها الاستثمارات ذات الطبيعة السياسية في تركيا والتي زادت على 20 مليار دولار، بينما تقف هذه البلاد على حافة الإفلاس بسبب ثقل أعباء الديون عليها وارتفاع معدلات التضخم التي تقف على مشارف 20 في المئة سنويا.

ولا يقلل ذلك من حجم إمكانيات قطر المالية قياسا بغيرها من الدول النامية، لاسيما وأنها تمتلك ثاني أكبر احتياطات الغاز، كما أنها ثاني أكبر مصدر للغاز في العالم بحصة تبلغ 123 مليار متر مكعب، بعد روسيا التي تصدر 190 مليار متر مكعب.

وتعود انطباعات الغنى بالدرجة الرئيسية إلى انخفاض عدد السكان البالغ نحو 2.8 مليون في مقابل ناتج إجمالي يبلغ نحو 170 مليار دولار.

ويثير ارتفاع العائد السنوي من صادرات النفط والغاز تساؤلات حول ما إذا كانت هناك استثمارات وتمويلات تقع خارج دائرة سجل الاحتياطات الرسمي.

ووفقا لبيانات مصرف قطر المركزي فقد سجلت الاحتياطات الرسمية الشهر الماضي نموا طفيفا إلى نحو 42 مليار دولار، مدفوعة بزيادة الاستثمار في سندات الخزانة الأجنبية بنسبة 5.2 في المئة وصولا إلى نحو 29.3 مليار دولار، مقابل انخفاض الأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنسبة 14.5 في المئة لتصل إلى 7.9 مليار دولار.

وقال المصرف إن الاحتياطات الدولية الكلية لقطر ارتفعت بنهاية شهر سبتمبر الماضي بنحو 0.5 في المئة على أساس شهري مسجلة 57.5 مليار دولار.

وبحسب بيانات وزارة المالية، فقد حققت موازنة الدولة في قطر خلال الربع الثاني من العام الجاري فائضا بلغ 1.04 مليار دولار فقط وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار النفط عن تلك المعتمدة في الميزانية والمقدرة بـ40 دولارا للبرميل. وسجل فائض الميزان التجاري نموا بأكثر من 7.7 مليار دولار، مقابل عجز بقيمة 1.3 مليار دولار قياسا بذات الفترة من العام الماضي.

> 110 مليارات دولار ديون قطر في الداخل والخارج، ما يمثل نحو 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي

وعلى الرغم من ضخامة العائدات، فإن قطر ترزح تحت عبء ديون تبلغ نحو 110 مليارات دولار، ما يمثل نحو 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، منها 42 مليار دولار ديون محلية.

وهو وضع يعني أن ديون البلاد تعادل نحو ضعفي احتياطاتها المالية الدولية. وهو معدل يمكن أن يجعلها في مصاف الدول الفقيرة.

وسجلت موازنة قطر للعام 2021 عجزا بقيمة 9.6 مليار دولار، مع نفقات بـ54 مليار دولار، وإيرادات نحو 44 مليار دولار، مع اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط عند 40 دولارا.

وتحاشيا لاختلال المعايير الداخلية الهشة للاقتصاد، فقد أنفقت قطر حزمة تحفيز اقتصادية العام الماضي تبلغ 20.73 مليار دولار للتعافي من التأثيرات الاقتصادية السلبية لوباء كورونا.

وتحاول قطر ضبط ومراقبة احتياطاتها من خلال ثلاث جهات رقابية هي مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

وهيئة تنظيم مركز قطر للمال هي هيئة تنظيمية مستقلة تأسّست بهدف التصريح للأفراد والشركات التي تزاول الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو منه، وتنظيم هذه الشركات والأفراد والرقابة عليها. وقالت في تقريرها السنوي الأخير إنها تضع على رأس أولوياتها التطبيق الفعال لأفضل المعايير والممارسات العالمية، وتعزيز الالتزام مع الجهات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية والجهات الرقابية النظيرة عامة.